الجولان، وكذلك القيام بمبادرة اميركية تؤدي الى التصدي لسياسات الاستيطان الاسرائيلي ووقف الممارسات القمعية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (**الاهرام**، ١٣/٣/١٩٨٤).

الى هذا، صرح عصمت عبد المجيد بان «مصر لا تفرض شيئاً على الفلسطينيين، وانها تقبل ارتباط الطرفين، الاردني والفلسطيني، اذا كان هذا هو الحل العملي لهما» موضحاً ان مصر لا تعتبر نفسها بديلاً من الفلسطينيين، ولكنها ترى ان عليها مسؤولية ايجاد بداية الحل للقضية، بحكم مركزها الجغرافي وثقلها السياسي وقوتها البشرية والمادية (**الشرق الاوسط** ، ١٠/٨/١٩٨٤). وبذلك، وما ان اكتملت خمس سنوات على توقيع معاهدة السلام مع مصر (٢٦/٣/١٩٧٩ ـ ٢٦/٣/١٩٨٤) حتى «تحول جمود علاقات اسرائيل مع مصر الى حقيقة» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ١، نيسان ـ ابريل ١٩٨٤؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ٢٣/٣/١٩٨٤).

«فخلال السنوات الخمس من عمر [السلام]، وقعت الدولتان [مصر واسرائيل] نحو ٥٠ اتفاقاً مختلفاً في مجالات التجارة والثقافة والسياحة والمواصلات وغيرها، معظمها لم ينفذ، ويبدو ان الحكومتين لا تسعيان، على نحو خاص، لاحيائها». وخلال السنوات الخمس، أيضاً، حاولت اسرائيل المبادرة بخطوات تهدف الى اعادة مصر الى محادثات الحكم الذاتي، لكن الجواب المصري كان قاطعاً: «لسنا معنيين بالمحادثات بحد ذاتها، ان لم تكن مضمونة النجاح، وما لم يطرأ تغيير على المواقف الاسرائيلية المبدئية» (**المصدر نفسه**).

واتسم موقف الدبلوماسية المصرية بعدم تفضيل مشروع دولي لتسوية ازمة الشرق الاوسط على غيره من المشاريع. ووصف غالي موقف بلاده ازاء جهود السلام في الشرق الاوسط بانه «موقف مرن، ولا يقوم على تفضيل سبيل على سواه»، وقال: «لا شك [في] ان عقد مؤتمر دولي تشترك فيه القوتان الاعظم، هو احد الحلول المطروحة، بل ربما كان هو احد الصيغ النموذجية للحل، لان مشاركة القوتين في مؤتمر يخصص لحل المشكلة، سيكون ايذاناً بدخول الازمة مرحلة الانفراج، اذ لا يخفى ان قضية الشرق الاوسط هي احد ميادين الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين، وان لكل من الكتلتين صيغة للسلام يقبلها لا الطرف الآخر... ان فكرة المؤتمر الدولي تؤيدها مصر تماماً، ولكن المشكلة تكمن في ان احتمالات انعقاد هذا المؤتمر تبدو ضعيفة امام رفض الولايات المتحدة واسرائيل، وتكاد تصبح غير قائمة، على الاقل في الوقت الحاضر» (**التضامن**، لندن، ١١/٨/١٩٨٤). وحدد غالي اسس الرؤية المصرية لحل أزمة الشرق الاوسط بثلاث نقاط اساسية:

«١ ـ ان نقطة البداية في السلام الشامل تنطلق من التوجه لحل القضية الفلسطينية، بجميع جوانبها، بشرط ان يتم ذلك من خلال مشاركة نشطة لـ م.ت.ف.، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وان يكون هذا التوجه للحل تحت مظلة موقف عربي منسق يرتفع الى مستوى الاحداث.

«٢ ـ ان اسرائيل تتحمل مسؤولية جسيمة في استمرار تردي اوضاع المنطقة باستمرار تعنتها ووقوفها ضد حركة التاريخ، بدون ادراك للحقيقة الثابتة بان مستقبل أي شعب يتوقف على قدرته على التعايش مع سائر الشعوب الأخرى، في إطار القبول بوجوده واحترام الحقوق والواجبات والالتزام باحكام الشرعية.

«٣ ـ ان نقطة الضعف الاساسية في الموقف العربي تتمثل في انه لا توجد هناك رؤية عربية شاملة متفق عليها، يمكن اعتمادها منهجاً عملياً للتحرك نحو انقاذ المنطقة من مخاطر تثبيت الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي، وكذلك انقاذها من خطر الاستنزاف البشري والاقتصادي في حرب الخليج. وتأمل مصر في ان تتاح للعرب القدرة على تخطي هذا الضعف الهيكلي في موقفهم امام التحديات الحقيقية، التي غدت تهدد المستقبل العربي» (**المصدر نفسه**).

ولتحقيق ذلك، تحركت السياسة المصرية في اتجاهين:

الاول: محاولة الجمع بين بناء جسور جديدة من الاتصالات والعلاقات مع عدد من الدول العربية التي قاطعت مصر، وبين ابقاء الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد ورفض أية دعوة لالغائها على